

Distr.: General
25 April 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البند ٥٤ (ب) من القائمة الأولى*

العولمة والاعتماد المتبادل: الهجرة الدولية والتنمية

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من القائم
بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

يسرني أن أحيل إليكم الاستنتاجات التي انتهى إليها المؤتمر الدولي المعني بالهجرة والتنمية، الذي انعقد في بروكسل في يومي ١٥ و ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٦ (انظر المرفق). وقد قامت مملكة بلجيكا والمنظمة الدولية للهجرة بتنظيم ذلك المؤتمر، بدعم من البنك الدولي واللجنة الأوروبية.

وضم المؤتمر نحو ٤٠٠ مشارك - منهم عدة وزراء وغيرهم من كبار المسؤولين - من كل من البلدان المستقبلة للمهاجرين والبلدان التي يهاجرون منها، فضلا عن ممثلين للمنظمات الدولية ورابطات الشتات والمفكرين وسائر منظمات المجتمع المدني المهتمة بشؤون الهجرة و/أو التنمية.

وتوجز الاستنتاجات المرفقة المسائل والنتائج الرئيسية للمؤتمر، وأعتقد أنها يمكن أن تقدم مساهمة مفيدة في الحوار الرفيع المستوى عن الهجرة الدولية والتنمية، الذي سيعقد في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وسيكون من دواعي عظيم تقديري لو أمكنكم تعميم هذه الاستنتاجات على كل الدول الأعضاء والمراقبين لدى الجمعية العامة للعلم، في إطار البند ٥٤ (ب) من القائمة الأولى.

(توقيع) ألان كولس

القائم بالأعمال المؤقت

* A/61/50 و Corr.1.



مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام
من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لبلجيكا لدى الأمم المتحدة

المؤتمر المعني بالهجرة والتنمية

المعقد في قصر ديغيمونت، بروكسل

١٥ و ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٦

استنتاجات المؤتمر

توجز هذه الاستنتاجات المسائل والنتائج الرئيسية للمؤتمر المعني بالهجرة والتنمية الذي قامت حكومة مملكة بلجيكا والمنظمة الدولية للهجرة بتنظيمه بدعم من البنك الدولي واللجنة الأوروبية. وضم المؤتمر ممثلين لحكومات البلدان المستقبلة للمهاجرين في أوروبا وبلدان الأصل في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، فضلا عن المنظمات الدولية ومنظمات المهاجرين - وسائر منظمات المجتمع المدني المهتمة بشؤون الهجرة والتنمية.

وكان الغرض من المؤتمر هو مناقشة الكيفية التي يمكن أن تساهم بها الهجرة والسياسات المتصلة بها في تحقيق التنمية الاقتصادية في بلدان الأصل أو العبور، وكيف يمكن بالتالي لسياسات التنمية أن تعالج أسبابا جذرية كالفقر وانعدام الأمل في أي مستقبل اجتماعي - اقتصادي، والتخفيف من الضغوط التي يتعرض لها الناس فتدفعهم إلى الهجرة على غير إرادتهم. ومن شأن المؤتمر واستنتاجاته تقديم مساهمة مفيدة في الحوار الرفيع المستوى عن الهجرة الدولية والتنمية المزمع إجراؤه أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

١ - الهجرة والتنمية

(أ) وافق المشاركون في أنه حدث في سياق العولمة تغير هام في التصورات بشأن الهجرة والتنمية. ففي أعقاب توجيه رئيسي نص عليه منشور اللجنة الأوروبية بشأن الهجرة والتنمية لعام ٢٠٠٥، هناك اليوم إقرار واسع النطاق بأن الهجرة تمثل ظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية داخل إطار أعرض يشمل وزارات مختلفة في بلدان الأصل والعبور والمقصد، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني. وينهض المؤتمر مثالا ممتازا على هذا النهج الأعرض الذي يشمل عدة تخصصات.

(ب) ستواصل الاختلالات الديمغرافية والاقتصادية حمل الناس على الهجرة، الأمر الذي يمكن أن تكون له آثار إيجابية وآثار سلبية معا. على أن المؤتمر سلم بأن الهجرة تنطوي

على إمكانية تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين رأس المال البشري في كل من البلدان المستقبلية وبلدان الأصل.

(ج) الإجراءات التي تتخذ دعماً للأهداف الإنمائية للألفية يمكن أن تعالج بعض الأسباب الهيكلية للهجرة، ويمكن أن تؤثر الهجرة إيجابياً على تحقيق تلك الأهداف. فالهجرة ظاهرة متعددة الأبعاد تؤثر في سائر مجالات السياسة العامة وتتأثر بها، مثل التعليم والعمالة والتجارة والجنسانية والصحة والأمن. ويتبين من الأدلة المتوفرة لدى البنك الدولي وغيرها من الأدلة أن هناك فوائد محتملة بالنسبة للحد من الفقر وتحقيق التنمية من خلال زيادة إمكانيات الدخل التي تتاح للأسر الفقيرة التي هاجر بعض أفرادها إلى الخارج؛ ولكن هذه الفوائد تتوقف هي وغيرها على سياسات الحكومات في كل من بلدان الأصل وبلدان المقصد.

(د) دعي بقوة إلى اتباع نهج متعددة التخصصات، من أجل إدماج عنصر الهجرة في استراتيجيات التنمية والحد من الفقر على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، وإلى إنشاء آليات مؤسسية واستشارية لتسهيل تطبيق النهج المتعددة التخصصات.

٢ - سياسات الهجرة والتنمية: كيفية تحقيق تجانس أكبر في سياسات الهجرة والتنمية

(هـ) تكرر الدعوة إلى توخي تجانس السياسات والإجراءات المؤسسية على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، لكفالة تحقيق أكبر قدر ممكن من فوائد الهجرة والتنمية. وقال متكلمون عديدون إن تحقيق التجانس يجب أن يبدأ على الصعيد الوطني، وقدمت أمثلة تشهد على أن الوزارات والحكومات تتكاتف الآن في العمل بدرجة أوثق بشأن المسألتين (مثال ذلك اشتراك وزارت الخارجية والتنمية والداخلية في بلجيكا معاً في تنظيم هذا المؤتمر؛ أو وثيقة السياسة المشتركة التي أعدها وزارة العدل والهجرة ووزارة التعاون الإنمائي في هولندا). والهجرة والتنمية مدرجتان بالفعل في جدول أعمال مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك مجلس الشؤون الخارجية والتنمية، الذي سيعكف على دراسة هاتين المسألتين في دورته القادمة.

(و) أوما المؤتمر إلى هناك أشكالاً مؤقتة ودائرية لهجرة اليد العاملة تتيح الحماية للمهاجر وتوفر حوافز على العودة، وتقدم بعض الخيارات المرنة فيما يتعلق بالإقامة والمواطنة، وهي أشكال من الأرجح أن تفيد جميع الأطراف المعنية. والضغط الديمغرافية تخلق الحاجة إلى برامج لتنظيم الهجرة إلى أوروبا، وهي أيضاً يمكن أن تحقق فوائد مستدامة لبلدان الأصل.

(ز) ينبغي أيضاً أن يولى الاعتبار في النهج المتجانسة للهجرة والتنمية للأسباب الهيكلية المعرض للهجرة، ولا سيما انعدام فرص النمو الاقتصادي والعمل بأجر في البلدان

النامية، حيث يتفاهم ذلك أحياناً بفعل السياسات التجارية والزراعية للبلدان المصنعة. وتم التشديد على أن المسؤولية الأولى عن تهيئة الظروف التي تساعد على التنمية تقع على عاتق كل بلد. وأشار أيضاً إلى أن اللاجئين والمهاجرين اضطراراً يمكن أن يقوموا بدور جوهري في جهود التعمير وبناء السلام التي تستلزمها التنمية المستدامة.

(ح) كان هناك اعتراف عام بالحاجة إلى توفير مزيد من البيانات عن الهجرة وما يتصل بها من جوانب (صافي التدفقات، الأبعاد الجنسانية، سياسات الهجرة، التحويلات المالية، الخ.) وإلى إجراء تحليلات وتقييمات منتظمة لآثارها على التنمية، ولآثار التنمية على الهجرة، من أجل توفير قاعدة أفضل لوضع السياسات المتعلقة بالهجرة والتنمية.

(ط) وجهت دعوات نادت بتعزيز التعاون فيما بين الوكالات من أجل تجميع الدراية الفنية للوكالات الدولية العديدة المهتمة بشؤون الهجرة والتنمية، دعماً لجهود الحكومات في مجال السياسات. كما وجهت دعوات نادت بإنشاء آلية اختيارية لاستثمار القطاعين العام والخاص في تنمية الموارد البشرية والمطابقة على نحو أفضل بين العرض والطلب في مجال العمالة.

٣ - الشراكة فيما بين بلدان الأصل والعبور والمقصد

(ي) تم الإقرار بأن الشراكات فيما بين البلدان التي تخطى الهجرة باهتمامها المشترك تمثل بديلاً هاماً للنهج الأحادية والحصرية التي تتوخى إعمال القوانين فحسب. فهي يمكن أن تساعد على الموازنة بين مصالح البلدان النامية في الاحتفاظ بمواردها الجوهريّة من اليد العاملة الماهرة أو استردادها، ومصالح البلدان المتقدمة في سد أوجه النقص العاجلة في اليد العاملة. وفي آسيا، وفرت مؤتمرات وزراء العمل - "عملية كولومبو" التي دعمتها المنظمة الدولية للهجرة - مثلاً مفيداً على الكيفية التي يمكن بها أن تتقاسم البلدان الرسالة والبلدان المستقبلية الخبرات والتخطيط للتعاون مستقبلاً.

(ك) وجهت دعوة، وخاصة من جانب بلدان الأصل والعبور الأفريقية، نادت بالتعاون الدولي وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال إدارة حدودها، والتصدي لمشاكل الهجرة غير النظامية، ولا سيما الاتجار بالأشخاص، وتهيئة الأجواء المالية والاستثمارية التي تساعد على النمو الاقتصادي ومزاولة الأعمال التجارية والاستغلال المنتج للتحويلات المالية من جانب الأسر الفقيرة. وفي هذا السياق ذكر أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب له أهمية خاصة. والاستراتيجيات الإقليمية للتنمية تمثل في حالات كثيرة عوامل تساعد على تحقيق درجة أكبر من الرخاء والتنمية الاقتصادية. وفي الوقت ذاته، أبدى اهتمام بدراسة

البرامج الثنائية القائمة لهجرة اليد العاملة، والاستراتيجيات الموضوعة بعناية لهجرة اليد العاملة لبلدان مثل الفلبين والهند وسري لانكا، فضلا عن بعض البرامج الشاملة لهجرة اليد العاملة كذلك التي تقدمها كندا.

٤ - المجتمعات المحلية للمهاجرين والتنمية

(ل) قامت بلجيكا وفرنسا وهولندا والبرتغال والمغرب والفلبين - وهي من بلدان المقصد وبلدان الأصل معا - بتسليط الضوء على الإمكانيات الهائلة للمجتمعات المحلية للمهاجرين في المساهمة في التنمية في بلدانهم الأصلية. وكانت استراتيجية التنمية المشتركة للحكومة الفرنسية في بلدان مثل مالي أو المغرب أو تونس أو كمبوديا أو فييت نام من النماذج الجريئة والموثقة لتكاتف المجتمعات المحلية للمهاجرين وقطاع الأعمال التجارية في أنشطة إغاثية مشتركة في بلدان الأصل. كما أن منظمة بيو (BIO) البلجيكية التي لا تستهدف الربح تقدم المساعدة من خلال القروض والسلف الصغيرة للمشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة بطريقة غير محدودة وتوفر إمكانيات ضخمة لدعم أصحاب المشاريع التجارية. وسوف تصل فرص نجاح مثل هذه المخططات إلى أقصاها إذا أدخلت المشاريع ضمن برامج أكبر للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وبرنامج الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا، التابع للمنظمة الدولية للهجرة، الذي تموله الحكومة البلجيكية ويدعمه رئيس مجلس الشيوخ البلجيكي، مثال واعد على الجهود الأوروبية لحشد معارف ومهارات وموارد أبناء الشتات من أجل قطاعات إغاثية رئيسية مثل الصحة والزراعة والتعليم، إلخ.

(م) شددت البرتغال على أهمية الدمج الفعال للمهاجرين في البلدان المضيفة للتمكين لهم باعتبارهم "جسورا بشرية" بين بلدان الأصل والبلدان المضيفة. واحترام حقوق الإنسان للمهاجرين، وخاصة أضعفهم، يشكل جزءا من هذا التمكين.

(ن) الاستثمار المنتظم لحكومة الفلبين في الحراك المنظم للعمال الأجانب يقدم لسائر البلدان نموذجا هاما لإعداد مواطنيها المقيمين في الخارج ودعمهم وحمايتهم، حيث يساعد عملهم على تغذية الجهود الإغاثية في الفلبين.

(س) بيّن تقرير البنك الدولي المعنون "الآفاق الاقتصادية العالمية، ٢٠٠٦" أن التحويلات المالية للمهاجرين أصبحت اليوم قوة دافعة قوية للتنمية الاقتصادية، تتجاوز كثيرا أحيانا مساهمة المساعدة الإغاثية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي. على أن جميع المشاركين اقروا بأن التحويلات المالية هي أموال خاصة ولا ينبغي معاملتها على أنها موارد عامة. ومع ذلك، فإن هناك سياسات حكومية بعينها يمكن أن تخلق البيئات المالية المناسبة لخفض التكاليف والمخاطر التي يتكبدها المهاجرون، وتشجع على مزيد من التحويلات والاستخدام

المثمر للتحويلات المالية. ولصارف ومؤسسات القروض الصغيرة للشئات دور حاسم في هذا المسعى.

(ع) اعتبر المشاركون أن الاستثمار في تنمية الموارد البشرية عنصر لا غنى عنه لهذه الاستراتيجيات المبتكرة لنقل الأموال والمهارات.

٥ - تشجيع مساهمة المهاجرين في تنمية بلدانهم الأصلي

(ف) الأشخاص المتعلمون وذوو المهارات يمثلون مورداً إنمائياً ثميناً بالنسبة للعديد من البلدان الفقيرة، ورحيلهم عن طريق الهجرة، ولا سيما بالنسبة للاقتصادات النامية الصغيرة والهشة، يمكن أن يمثل خسارة في مجال الابتكار وتربية المهارات الجديدة وتنميتها، واستنفاداً لقطاعات ذات أهمية حاسمة للنمو والتنمية. وهناك برامج مثل برنامج الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا التابع للمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومبادرات أخرى للشئات مثل منتدى منظمات التضامن الدولية للمهاجرين في فرنسا، تساهم في إعادة المهارات المهاجرة إلى بلدانها الأصلية وتتيح تقاسم تلك المهارات بين البلدان الأصلية والبلدان المضيفة. ويحتاج الأمر إلى زيادة تقوية الالتزام من جانب بلدان الأصل بتوفير بيئات تمكن من تقاسم المهارات والمعارف عبر الحدود الوطنية.

(ص) يحتاج الأمر إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات المشتركة لإنشاء هياكل لتقاسم المعارف والخبرات على الصعيد الدولي بما يحقق فوائد متبادلة للبلدان الأصلية وبلدان المقصد. ويجب أن تقوم تلك الإجراءات على تقييمات للبرامج والسياسات القائمة التي تربط بين الهجرة والتنمية. والواقع أن ذلك كان هو الرسالة المهيمنة الموجهة من المؤتمر، ألا وهي ضرورة دراسة الممارسات الجيدة الراهنة وتقييم نفعها كنماذج للنهج المتجانسة في المستقبل بشأن الهجرة والتنمية، وتقاسمها على نطاق واسع.

(ق) يُقدّم موقع هذا المؤتمر على الإنترنت كوسيلة لتوسيع وتعميق نشر النهج المبتكرة للهجرة والتنمية.

(ر) يطلب المشاركون في المؤتمر عرض هذه الاستنتاجات على الحوار الرفيع المستوى عن الهجرة الدولية والتنمية المزمع عقده أثناء الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، ويهيئون بالحكومات أن يأخذوا هذه الاستنتاجات في كامل الاعتبار في التحضير لذلك الحوار.